التحديات التي يواجهها العالم العربي والإسلامي
من الناحية الاقتصادية

نحن نعيش في فترة من أهم مراحل حياتنا ولابد أن نعالج قضايانا بتفكير سليم وحكمة، فالتقدم والتخلف قضيتان جذورهما فكرية، والتكنولوجيا ليست عملا خارقا على أي شخص أو شعب إذا أتيح له تربية العقل إذ أن كثيرا منا لا يعرف كيف يفكر، والتفكير وليد التربية الصحيحة وهو يخلق الإبداع، والفكر يحتاجه العامل والمهندس والسياسي والدكتور والأم وكل شخص في مجال عمله .

والتربية الصحيحة هي تعليم التفكير وليست تكديس المعلومات، وحينما تستخدم المعادلات للوصول إلى القمر أو بناء سفينة أو آلة فهو أمر يسير ولا إشكال فيه، ولكن حينما نتعامل مع الإنسان لحل مشكلة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية نجد اختلافات كثيرة في الرأي لأن الأولى الطريق فيها واضح وتخضع لقوانين ومعادلات وثوابت، والثانية تحتاج إلى فكر وتحليل وتتأثر بمتغيرات زمانية ومكانية وتقاليد وغير ذلك لأننا أمام كائن حي يتفاعل كل ثانية وله شعور ووجدان وأحاسيس وأمزجة مما يؤدي إلى خلافات في الرأي نتيجة عدم إدراك الحقائق بفكر متأني، وبقدر الخلاف في سلم التفكير نجد الاختلافات في الرأي، ولكن المهم هو التعامل مع الأحداث بفكر وروية وحكمة. والأحداث التي تمر بالعالم في عصرنا الحاضر وبالمنطقة العربية والإسلامية خاصة تحتاج منا إلى وقفة هادئة مع النفس نراجع فيها تجربتنا الممتدة ونستلهم الدرس ونستخلص العبرة من صراعات الماضي والحاضر لنبحث عن مكاننا في خريطة المصالح العالمية وتيارات

الحضارات وصراعاتها . ولعل حركة الزمن تؤكد أن هنـــاك رؤيـــة هادئـــة تشدنا إليها بعيداً عن الصراعات الداخلية وتشدنا إلى مركز القرار ومراجعـــة الذات وتدفعنا إلى التكاتف والتآذر لنقف صفا واحدا ندافع فيه عن كياننا .

وإننا إذا استعرضنا تاريخ تقدم الأمم لوجدنا أنه يمشي طرديـــاً مـــع تمسكها بالقيم والمثل مع التطور العلمي السليم الذي لا تقتلع جذورها الفكريـــة الثابتة مع توافر حرية التفكير لسليم والعدالة، والإصلاح مهما كانت سُـبله لا قيمة له ما لم يبني على منهج منطقي سليم ومـــدروس وفـــي إطـــار نظـــرة شمولية.

وهانحن نشاهد الانهيار الـــذي أودي بالنظـــام الاشـــتراكي ونشـــاهد التجمعات الاقتصادية العارمة التي تحكم العالم الآن في أوروبا وفي أمريكـــا وفي الدول الآسيوية والتطور المذهل السريع للتكنولوجيا في مجالات العلم .

والثورات والقلاقل التي اندلعت في الدول حديثة الاســـتقلال نتيجـــة رحيل الدول الاستعمارية بعد أن تركت قنابل سياسية موقوتة في كل دولـــة، والتجمعات الاقتصادية الكبيرة بين الشركات والبنوك والمؤسســـات الماليـــة والتجارية وثورة المعلومات التي طرقت كل بيت في كل بلد بـــلا ترخيـــص دخول أو صك مرور والمنافسة الشديدة التي بدأت تحس وطأتها الدول النامية في هذا العالم الذي كسر حواجز الحماية في كل مكـــان، واختـــل التـــوازن العالمي بعد أن أصبحت أمريكا هي القوة الوحيدة التي تكاد تنفرد بثقلها فـــي العالم .

كل هذه الأمور تحتاج منا إلى أن نتساءل إلى اين يذهب العالم، ومـــا هي رسالتنا ودورنا في هذا المجال وكيف يجب أن يكون وأن نخطط لننجـــو من الغرق في هذا المحيط الخضم.

وأذكر في هذا المجال أن فكرا غربيا سائدا يتوقع أن ينقسم العالم إلى جزأين، جزء يسوده السلام ويشمل أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا واليابان ويعيش فيه ١٥% من سكان العالم وهو الذي يقود العالم وينعم بالثروة وتسوده الحرية . والجزء الثاني معرض للمجاعة والحروب والفقر وطغيان الظلم والديكتاتورية والفساد ويشمل بعض الدول الأفريقية والآسيوية ودول شرق أوروبا.

وينجو من ذلك التي تنجح في مواجهة هذه التحديات وتأخذ طريق الحرية والعدالة والشرعية ونحن لا نعلق على هذه الآراء إلا بقولنا أن الدول الناجية هي التي تطبق العدالة والحرية وتتمسك بأصولها وتقاليدها وتراثها وتتطور علميا مع التقدم الحضاري الذي يتمشى مع تراثها الفكري. لأن ما يحدث لأي دولة إنما هو إفراز لتفكيرها ومنهجها وإن كل خروج عن الشرعية والعدالة والحرية أو كل تقاعس عن مواجهة التيارات الفكرية الضارة أو عدم الصمود أمام المنافسة أو عدم اتخاذ الإجراءات التي تكفل حسن استخدام الموارد المتاحة لكل دولة يؤدى إلى السقوط الحضاري وأن ذلك لم يتم في الماضي ولا في المستقبل بقرار من دولة ما مهما كبرت.

ويجمع الباحثون على أن ما عم مناطق البؤس والقلاقل في العالم لم يكن ليحدث إلا بسبب فقدان حكومات هذه المناطق للرؤية الاستراتيجية الشاملة التي تجعلها تدرك حقيقتها وحقيقة العالم من حولها والدور لذي يجب أن تلعبه في موقفها منه . وان حكم هذه الأنظمة لا يقوم إلا على ظهر الإنسان وهو بداية الطريق الصحيح لصلاح المجتمع. ومن هنا فإنه ليس من المستبعد ضمن الدورات التي سيمر بها العالم أن تكون مناطق الحضارات القديمة هي التي ستعود لتقود الحضارات القادمة . ويعتبر الباحثون أن مقياس مقومات النهضة هو الأخذ بالديمقراطية أي الشورى وكرامة الإنسان

وفك كل قيود على حريته الإبداعية الخلاقة في إطار الشرعية وسيادة القانون والسلام والاستقرار.

• أين نحن ؟ :

إذا نظرنا إلى عالمنا العربي أو توسعنا لتشمل رقعة العالم الإسلامي لوجدنا مجموعة من الدول تمتلك من بين الإمكانيات البشرية والطبيعية زراعية وصناعية ومنجمية وبترولية وبحرية وجغرافية ما يمكن أن يوفر لها طاقة إنتاجية وقوة دولية ووضعا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يمكنها أن تكون في مصاف التكتلات العالمية الكبرى (الآسيوية و الأوروبية والأمريكية) لو أحسنت استغلال كل هذه الطيبات التي منحها الله أياها .

وما من شك أن لكل من هذه الدول طاقتها وقدراتها وأمنها الذي بلغ حدا لا بأس به على مستويات مختلفة ولكن لو تخيلنا أن هذه الدول لو تعاونت وتكاملت مع بعضها البعض في هذه المجالات بدلا من عزلتها عن بعضها البعض لبلغت شأنا بعيد المدى ولزادت إنتاجيتها وطاقاتها وتقلها أضعافا مضاعفة .

ونحن لا ندعوا إلى أن تتحد هذه الدول سياسيا .. كلا . وإنما ندعوا إلى أن نفسح المجال لإمكانيات انسياب أموالها وسكانها وثرواتها الطبيعية في إطار تكاملي على النحو الذي سنشير إليه فيما بعد . فمثلا الدولة الواحدة التي قد تواجه تحديات محلية أو إقليمية أو سياسية لها طابع خاص قد لا يمكنها بل يستحيل عليها مواجهة تلك التحديات إلا بالتعاون مع غيرها دون أن تفقد كيانها بل يستحيل عليها مواجهة تلك التحديات إلا بالتعاون مع غيرها دون أن تفقد كيانها أو ذاتيتها أو استقلالها بل بالعكس تدعم بعضها بعضا كما هو حادث الآن في التكتلات العالمية الأوروبية أو الأمريكية .

فأوروبا الغربية بتعاونها مع بعضها تكنولوجيا وما ليا وتخفيف المنافسة بينها بل وتشجيع زيادة حجم التجارة بينها جعل منها كتلة إقليمية تكاد تتفوق على أمريكا والصين التي رسمت استراتيجية داخلية مكنتها من زيادة نسبة النمو لديها إلى ما يربو على ١٢% بل ان بعض البلاد داخل الصين وصل فيها معدل النمو إلى ما يزيد عن ٢٠% وهي تراجع نفسها الآن لتخفيض درجة النمو إلى ٩% فقط لأن الطفرة الكبيرة أدت إلى زيادة الضغط على البنية الأساسية وإلى زيادة التضخم (إلى أكثر من ١٦% وهي تعمل الآن على ضغط هذا التضخم) عن طريق المحافظة على معدل نمو ٩% سنوياً وهو يزيد ثلاث مرات على متوسط النمو في أوروبا وأمريكا. كما أنها نجحت في استقطاب رأس المال الأجنبي وتيسير انسيابه ونجحت في اجتذاب رجال الأعمال والصناعات من المناطق المتقدمة دولياً إليها محافظة على مستوى منخفض لأجور العمال مع انضباطهم وكفاءتهم علما بأن متوسط أجر العامل في الصين ٣ / ١ دولار في الساعة.

ومن ناحية أخرى نجد ظاهرة خطيرة تسود العالم الآن وهي التوسع الكبير في انضمام الشركات المختلفة إلى بعضها البعض حتى أن الشركات الكبرى التي كنا نظن أنها ستنقسم إلى شركات مختلفة لكبرها والتي يزيد إنتاجها عن عشرات البلايين من الدولارات مازالت تتفاوض في الانضمام إلى شركات لا تقل عنها حجما حتى شمل ذلك البنوك مما سيجعل من العسير على الشركات المتوسطة أن تنافسها أو تقوى على أن تأخذ مكانها في أي بلد ما.

ومن الناحية الثقافية والتعليمية نجد أنه في البلاد النامية ومنها الدول العربية والإسلامية . إن التعليم إنما هو حشر معلومات وليس تعليم يربى الطفل وينمي وسائل تفكيره ولا يؤهله لكي يستخدم معلوماته من الناحية

التطبيقية، كما أن التربية الدينية قاصرة على تبصير المسلم بدوره في الحياة وتنمية الحرية الفكرية في إطار الشريعة وتربية الخيال الخلاق الذي يشجع على الابتكار والاختراع والإبداع صناعياً وزراعياً وعلمياً ليأخذ العالم العربي مكانه من التقدم في مجال علوم الطبيعة والبيولوجيا والهندسة الوراثية والمعلومات وغيرها وكذلك التوسع في التدريب الفني.

وأن ما نعانيه الآن في عالمنا العربي هو المخاوف والشكوك بعد أزمة الخليج مما أدى إلى تفكك خطير في الصف العربي في مجالات كثيرة مما أثر على التقدم الذي كنا نسير فيه في تنقية الأجواء وخلق تعاون في شتى المجالات، ولابد أن ندرك أننا في أشد الحاجة إلى تنمية شاملة على مستوى كل دولة وعلى مستوى العالم العربي ثم العالم الإسلامي بتدرج حكيم وحاسم ومدروس بعيدا عن التأثر بالأحداث السياسية. وما من بأس من أن يبدأ بين بعض الدول وليس كلها تبعاً للثقة والطمأنينة وتكون هذه الدول نواة للتوسع في مجال التعاون التكاملي.

وها نحن نرى كيف أن الدول الأوربية التي حاربت بعضها عشرات السنين تطوي هذه الصفحة من تاريخها وتنظر إلى مصالحها المشتركة لكي تقيم صناعة قوية ومؤسسات مالية وتجارية ضخمة .

ولابد من تمكين الأجهزة والمؤسسات العربية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية ومنظماتها من العمل باستقلال وفاعلية عن طريق إعادة النظر في تقييم مؤسساتها لإبعادها عن التأثر بالعوامل السياسية على النحو الذي سنقترحه بأن تكون لهذه الأجهزة استقلالية وحرية حركة مع ضرورة توثيق أواصر العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية بصفة خاصة ودول عدم الانحياز والاهتمام بقضايا الموارد المائية في العالم العربي لأنها تدخل الآن مرحلة حرجة تحتاج إلى تكتل الجهود لمعالجتها وتشجيع المشروعات العربية

المشتركة ودراسة أسباب فشلها في الماضي لكي نتجنب ما وقعنا فيه من أخطاء .

ويجب إعادة النظر في الشركات العربية المشتركة التي تكونت وكثير منها مازال يتعثر ولم تعمل على حل ما تواجهه من مشاكل مع التركيز على المشروعات الناجحة وتصفية الشركات التي لا يرجى نجاحها .

فهناك الشركات العربية للملاحة وشركة البوتاس والمؤسسة العربية للاتصالات والشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن والشركة العربية للاستثمارات البترولية والشركة العربية للتعدين والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للصناعات الدوائية . فلماذا لا نشكل فوراً لجنة علمية على أعلى مستوى لبحث موقف كل شركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لدفعها أو إصلاحها أو تصفيتها ولابد أن تدار هذه المشروعات على مستوى القطاع الخاص الذي يحسن أن يسمح له بالاشتراك فيها لكي تخرج من المستوى الحكومي إلى المستوى العملي مستوى السوق . وقد أصبح من الضروري أن نعيد النظر في تكوين وتشكيل هذه الشركات كما أن المجالس الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي شكلت في إطار الجامعة العربية حال دون إمكان تحقيق الأغراض التي أنشأت من أجلها أنها كانت تعكس دائماً في عملها العلاقات السياسية بين الدول بل وحتى المزاج الشخصي للمسئولين . وهذا أمر لا يخدم الشعوب ويهدر رؤوس الأموال العربية ويفقد الثقة في التعاون الاقتصادي العربي . ولابد أن يحل محل هذه الشركات مؤسسات مرنة يشارك فيها القطاع الخاص، فمثلاً لابد من إنشاء بنك تنمية عربي تشارك فيه الصناديق العربية ورجال المال والأعمال العرب . كما لابد أن نفكر في زيادة رؤوس أموال صندوق النقد العربي وشركة ضمان الاستثمار كما يجب أن ننشئ مراكز في بلاد مختلفة

تبعاً لاستعدادها لاستغلال الثروات العربية فمثلاً مركز للتنمية البترولية والصناعات البتروكيماوية في الإمارات أو السعودية، وآخر لمنتجات المناجم في بلد عربية آخرى وأخر للبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، ولا يأخذ شكل اتفاقية ولكن شركات يساهم فيها القطاع الخاص والبنوك وليس من الضروري أن تشارك كل الدول في كل شركة من هذه الشركات حتى يسهل التنسيق واليسر وسهولة الإدارة ويكفي أن تشارك بعض الدول في شركة ما ودول أخرى في شركة ثانية وهكذا يترك الأمر لمن يرغب.

أما مراكز الأبحاث والدراسة سواء كانت الكيماوية أو الهندسة الوراثية أو الصناعة الثقيلة أو صناعة الأسلحة فهذه يجب أن تتم على أساس خلق معاهد علمية على أعلى مستوى ولا تخضع للأنظمة الحكومية لإمكانية تعبئة العقول العربية لأننا كثيرا ما نلاحظ إمكانية فنية علمية ضخمة لدى بعض الأفراد الذين لا يجدون في دولهم لا المناخ العلمي ولا القدرة على جذب العلماء من الناحية المالية ، ولابد من أن تعبأ هذه الجهود والطاقات على مستوى قدرة الدول التي يمكنها أن تستوعبها بدلا من هجرتها إلى خارج المنطقة العربية . ولبنك التنمية الإسلامية تجربة بدأ فيها حديثاً في هذا المجال ويحسن دراستها والسير على هداها .

ولابد أن يبدأ تنفيذ هذه الاقتراحات عن طريق تجمعات بين الجامعات والمؤسسات العربية ومراكز البحوث لوضع خطة تعطي لمن يرغب في تنفيذ هذا الإجراء.

المقومات الأساسية لدعم التعاون المشترك

١ - تشجيع الاستثمارات البينية :

من المهم أن تتضافر الجهود من اجل تشجيع الاستثمارات البينية بين البلدان العربية والإسلامية . ولا ينبغي أن يكون الحديث ذا بعد واحد يهتم بانتقالات رؤوس الأموال فقط بل لابد وأن تراعى الرؤية المتكاملة لانتقال الاستثمارات كعملية متكاملة ينبغي وأن تتوافر لها مقومات النجاح وتوافر الأطر اللازمة لإنماء دور المؤسسات المالية والمستثمرين فيما بين البلدان العربية والإسلامية .

ولابد من خلق مناخ الاستثمار المناسب من حيث سرعة البت وتخفيف القيود وإلغاء العوائق وقصر العمل الروتيني على أدنى حد ضروري والأمر ببساطه هو دراسة الامتيازات التي تمنحها الدول المختلفة إلى المستثمرين في آسيا وأوروبا وبعض الدول العربية والعمل على تطبيقها فورا.

ونحن نحتاج أولا وقبل كل شيء إلى تغير فكري في عالمنا العربي إزاء المستثمر، والمشكلة أن التغير الإداري يصدر بقانون أو قرار، أما الفكري فإنه أسلوب ومنهج وسلوك فمثلا البيروقراطية التي مازالت تكون عائقاً كبيراً بين الموظفين وخاصة الصغار منهم تثير أي مستثمر من حيث تحكمهم في سير الأوراق وتوقيت البت، وهذا شبح عقيم يفزع أي مستثمر ولابد من القضاء عليه بالأساليب الحازمة .

ويجب أن نعمل على تشكيل تكتلات إقليمية تجمع المشتغلين بالسلع الأساسية التي تحتاج إلى تعاون مشترك مثل الألومنيوم والحديد والملابس

الجاهزة والكيماويات، فمثلا الألومنيوم تنتج كل من البحرين والإمارات ومصر حوالي ١٥% من حاجة العالم منه وهذه الدول تواجه أساليب إغراق قد تعصف بصادراتها ولكن لو تجمعت جهود هذه الدول سويا وتعاونت في دراسة الوسائل التي تكفل مواجهة هذا الإغراق فإنها يمكنها مجتمعة الضغط على الجهات المختصة وكشف مثل هذه الأمور وتعقبها والقضاء عليها وليس من الميسور أن تقوم كل دولة على حدة بمثل ما تقوم به هيئة واحدة مجتمعة لديها كل الإمكانيات والاستثمارات العربية الخارجية تبلغ قيمتها ما يربو على ٨٠٠.٠٠٠ مليون دولار وهي تمثل احتياطات نقدية معظمها بالدولار ثم استثمارات في ودائع أو أذونا خزانة دولارية أو عقارات أو استثمارات في شركات ولكن معظمها في الولايات المتحدة. وليس من المصلحة أن تكون هذه الاستثمارات بعملة واحدة بل يجب أن تنوع بين الدولار والمارك واليين والإسترليني والفرنك الفرنسي وغيرها من العملات، ثم لماذا لا يتم بعضها بعملات عربية قوية كالريال السعودي ودرهم الإمارات وخلق أسواق مالية تستوعب جانبا منها وإن الحكمة السياسية تقضي أن لا تكون هذه الأموال كلها بعملة دولة واحدة وتكون معرضة لإجراءات المصادرة أو التجميد أو مد إلى ذلك لأي سبب سياسي . ومن هنا بات من الضروري دراسة خلق فوص الاستثمار في بلاد مختلفة وليس بلدا واحدا ويدخل في ذلك الاستثمار البيني أي بين الدول العربية والإسلامية بالقدر المناسب والملائم وتبعاً لإمكانية امتصاص السوق وتوافر المناخ الملائم سياسيا واقتصاديا وماليا مع خلق المصالح المشتركة التي يستفيد منها الطرفان، المستثمر والبلد المستثمر فيه الأموال، مع تشجيع المنظمين العرب على الانتقال بأفكارهم بين الدول بعضها بغية العمل على تنمية التكامل بين اقتصاديات البلدان العربية.

٢ - العلاقات التجارية :

يعتبر اللقاء الإنساني في إطار العمل التجاري والاقتصادي ركن أساسي من أركان نجاح النشاط الاقتصادي .

ونجاح العلاقات التجارية في تكوين الأعمال والوصول إلى نتائج ملموسة في النشاط الاقتصادي من الأمور التي ينبغي أن تتهيأ لها أرضية مناسبة من وسائل التعارف والاتصال الحديثة بين رجال الأعمال في المنطقة العربية والإسلامية، وقد كانت الشكوى تثار بين الحين والآخر في أنه لا توجد اتصالات كافية للتعارف التجاري بين الدول العربية وبعضها البعض وتعثر المؤسسات والهيئات دون تنسيق بينها ولا يوجد دليل تجاري لكل دولة يكفل تيسير سبل الاتصال وتنمية العلاقات التجارية بين البلدان العربية والإسلامية وقد حاول البنك الإسلامي للتنمية في جده أن يشجع التعاون التجاري بين الدول الإسلامية عن طريق التوسع في الإقراض للدول التي تصدر إلى بعضها من الدول الإسلامية وتشجيع التجارة الخارجية البينية، مما أدى إلى نمو الاتصال والتعارف بين هذه البلدان ونمو شبكة التعاملات في تناسب طبيعي مع حجم الأعمال والمطلوب في هذا الإطار أن تتكامل الجهود للربط الإنساني في العلاقات التجارية وتنمية التعارف بين مجتمعات الأعمال فيما بين البلدان العربية والإسلامية وبعضها البعض . كما أن التوسع في المعارض ولقاءات رجال الأعمال والصناعة والتوسع أيضاً في أن تصدر كل مجموعة من المراكز الصناعية كتالوج يشمل بيان مصور بإنتاجها وأنواعه وتنمية سبل تبادل المعلومات ووسائل التجارة وأسلوب الشحن وطريقة تسوية المعاملات والخلفيات المتعلقة بالأعمال وما إلى ذلك.

٣ - مواجهة التحديات الاقتصادية :

إن التطورات والتغيرات التي طرأت على العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تحتم على الدول العربية والإسلامية مجتمعة أن تعمل على مواجهتها مجتمعه لأنها لا سبيل في هذا العصر أن تتمكن دولة بمفردها أو مؤسسة صغيرة وحدها لمواجهة التحديات التي أصبحت من القوة بأنها تضعف من لا قدرة له على مواجهتها . ومن الضروري أن تشارك المؤسسات الإقليمية السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية دراسة الخطط الواجب إنتاجها لتحقيق السلامة في هذا الجو العاصف وأن ترسم استراتيجية متكاملة تكفل تحقيق ذلك. وما من شك أن الدول العربية والإسلامية تواجه صعوبة في زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها للأسباب الآتية :

أ - اختلاف النظم التجارية والنقدية بينها وبين بعضها سواء من حيث انتقال السلع أو الخدمات أو الأشخاص أو الأموال .

ب - أن نظمها النقدية بعيدة عن بعضها البعض .

ج - عدم توافر التعارف التجاري بينهما سواء مباشرة أو عن طريق الزيارات والمعارض والاجتماعات المشتركة بين الغرف التجارية والزراعية والصناعية مع بعضها البعض.

د - أن المؤسسات والهيئات المختلفة لم تستوعب بعد طبيعة النظام الذي يسير العالم نحوه مجبراً أو متأثراً بفاعليات الدول الكبرى التي تحرص أولاً وأخيرا على صالحها المشترك. حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بمصالح الدول الأخرى وخاصة النامية.

هـ - أن الدول العربية شأنها شأن الدول النامية تفتقر التنسيق العلمي والدراسات الصريحة لذا يجب أن تعد نفسها له في السنوات التالية

وبعد إقرار اتفاقية الجات وغيرها من الاتفاقيات المالية والمصرفية التي تقودها الدول الأوربية .

ولم يعد الآن في الإمكان أن تظل المؤسسات الوطنية بمعزل عن التأثر بما يجري في العالم اعتمادا على نظم حماية أو دعم أو افضليات خاصة فقد انقضى هذا العهد وعلى الدول أن تعد نفسها لمواجهة ذلك عن طريق توسيع التجارة والتعاون الاقتصادي بين بعضها البعض مع مراعاة أن الكساد والتضخم والركود أصبحوا ظواهر تتسرب إلى الدول كأي سلعة لانفتاح العالم وارتباطه ببعضه.

كما أن الاتفاقيات المختلفة بين الدول العربية تحتاج إلى إعادة نظر حتى تفرغ من مضمونها وتفقد فعاليتها، فمثلا اتفاقية السوق المشتركة وتشجيع التجارة البينية وغيرها كل هذه لا قيمة لها لأن الدول العربية مازالت تستورد نفس السلع من خارج المنطقة، الأمر الذي لا حل له إلا إذا توسع دور الاستثمار العربي داخل المنطقة لكي يعمل على زيادة النمو والإنتاج الزراعي والصناعي، والمنجمي والخدمي (سياحة وتامين وملاحة وبنوك وغيرها) وبالتالي يمكن حينئذ أن نتوقع إمكانية زيادة التجارة بين الدول العربية .

ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة، فإن زيادة الاستثمار في بلد قد يؤدي إلى تأمين إنتاج القمح في العالم العربي ووقف استيراده من خارج المنطقة وبالتالي زيادة التجارة الخارجية داخل المنطقة وكذلك المنتجات البترولية والبتروكيماويات والأدوية والأسمدة وغيرها إذا توسعنا في إنتاجها في دول الخليج المنتجة للبترول .

ولكي يتحقق ذلك لابد من دراسة أنسب البلاد لتحقيق ذلك بتعاون

مشترك يستفيد منه الجميع، وبذلك يمكن استغلال الموارد العربية احسن استغلال وتحقيق زيادة في الإنتاج والعمالة وتأمين الاستثمارات العربية داخل المنطقة وهذا لا يجب أن يستمر داخل اتفاقيات حكومية ولكن يمكن أن يعالج على مستوى السلع أسوة بما بدأت به المصالحة داخل أوروبا بعد الحرب في أوائل القرن الحالي بمشروع شرمان للحديد والصلب وغيره حيث أن الدول الأوروبية التي كانت أعداء لبعضها البعض تحولت إلى أصدقاء وذوي مصالح مشتركة فالأمر يحتاج إلى دراسة على مستوى إنشاء شركات كبرى في مجال الحديد والصلب والأسمدة واستزراع الأراضي وإصلاحها واستغلال المناجم وغيرها من مجالات، بما في ذلك إنشاء بنوك عربية كبرى مشتركة وشركات سياحية واستغلال بحري وجوي وما إلى ذلك، وسر النجاح يكون لا في دراسة في المسار الحكومي ولكن تحويل ذلك إلى شركات مشتركة كما سبق أن أشرت، وهذا يتم بتشجيع اللقاءات بين الغرف التجارية والصناعية والزراعية ورجال الأعمال ورجال البنوك.

كما أن الاتحادات والمؤسسات المختلفة لم تعمل على الاستفادة من بعضها البعض للتعرف على أحسن فرص الاستثمار في المجالات المختلفة وتجميع المستثمرين كل على حده الذين يرغبون في المشاركة واستكمال الدراسات الخاصة بالجدوى وما إلى ذلك .

كما أننا الآن في عصر المعلومات ومن أهم المقومات الأساسية لأي تعاون مشترك ودعاية داخلية وتعارف تجاري العمل على توسيع نشاط المكتب المركزي العربي للإحصاء الملحق بجامعة الدول العربية والعمل على تدعيمه إحصائياً وتكنولوجيا ليصير منبعاً

مهماً للحصول على المعلومات الضرورية لزيادة التعاون بين الدول العربية، ولدينا الآن مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يجب أن يتطور بما يلائم الظروف الجديدة وبما يكفل له المشاركة في تبصير المستثمرين والتجارة ورجال الأعمال والصناعة وإعداد الاجتماعات اللازمة الاستراتيجية التي يجب رسمها لدفع عجلة التنمية والتجارة والشئون المالية بين الدول العربية وبعضها .

وقد اطلعت على بعض الأفكار التي نادى بها مجلس الوحدة الاقتصادية من إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى أو اكثر من منطقة بعد دراسة جيدة وإقامة شركة عربية لتسويق ودراسة التوسع في الصفقات المتكافئة والتوسع في التعارف التجاري والترويج لنقل السلع والخدمات بين الدول وإنشاء شركة عربية مشتركة للشحن الجوي والتعبئة والتغليف وإقامة أرصفة للشاحنات ودراسة إمكانية التوسع في إنشاء أسواق المال في البلاد التي تتمتع بوجود سوق مال ناضج نسبيا من السماح بالتعامل في هذه البلاد العربية بدلا من الدول الأخرى، ولكنني أرى أن يتم ذلك كله لا في إطار الاجتماعات الحكومية ولكن بمشاركة القطاع العام المختص.

وهنا أيضاً تبرز أهمية متابعة شروط التعامل مع الخارج دولياً، فمثلا التوحيد القياسي والمواصفات الدولية والشروط الجديدة لمقومات التجارة الخارجية، كل هذه أمور استجدت علينا وكثير من الدول العربية مازال بعض المنتجين فيها ينقصهم معرفة هذه الشروط والأوضاع والتي في حالة غيابها تضيع أسواق التصدير من البلاد العربية لأن مواصفات إنتاجها غير مقبولة في الدول الأوروبية

وهذا يحتاج إلى دراسة عميقة وعمل تدريبات وحلقات بحث فنية لتبصير المنتجين .

٤ - التكتلات الاقتصادية :

أن من أهم معالم وسمات التحولات الاقتصادية في التسعينات هو التكتلات الاقتصادية الدولية التي قادتها الدول الكبرى وعلى رأسها أمريكا .

فقد شهد العالم خلال هذا العام توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (ناستا) لكي تصبح من أكبر الكتل التجارية العالمية . كما أن أوروبا اتفقت على إنشاء المنطقة التجارية الأوروبية وستربط دول الاتحاد الأوروبي الإثنى عشر مع خمس دول أخرى هي النمسا وفنلندا وايسلندا والنرويج والسويد التي تشمل عدد سكان يربو على ٣٧٠ مليون نسمة، أضف إلى ذلك اتفاقية الجات الأخيرة وهي تشمل كل دول العالم التي وقعت ونفذتها ابتداء من سنة ١٩٩٥ كما أن هناك تكتلات آسيوية يدور البحث عنها .

وإننا نود أولا أن نشير إلى أهمية هذه التكتلات التي أصبحت تحكم النظام الاقتصادي والتجاري العالمي والتي يجب على الدول العربية دراستها بتأني وعمق للعمل على الاستفادة بما فيها ومواجهة اخطارنا والاستعداد لكي نتجاوز هذه الموجة التي ستؤثر على مستقبل التجارة .

أن مواجهة التحديات التي خلقتها اتفاقية الجات آثار ردود فعل واسعة وعلى كافة المستويات، فرغم الانفراجة الكبيرة في إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية والإجرائية على حركة التجارة بين الدول إلا أنه القى ببعض الظلال على الجانب الآخر، وكذلك فمن المؤكد أن عام ١٩٩٤ وما بعده سوف يشهد انطلاقة كبيرة في مجال تحرير التجارة الدولية وتحقيق قدر أكبر من الإنسيابية والتوازن في جودة المنتج وتحقيق مستوى مجزي للأسعار

والحماية من الإغراق والبحث عن سبل جديدة لتنشيط الواردات والصادرات بين الدول .

ولكن نقطة الضعف الظاهرة في بنود اتفاقية الجات ١٩٩٤ تنصرف إلى اقتصاديات الدول النامية ومدى مقدرتها على التكيف مع النظام الجديد لتحرير التجارة الدولية وعدم القدرة على المنافسة أو كسر الاحتكارات والدخول إلى أسواق جديدة والحفاظ على أسعار حاصلاتها الأولية في السوق.

وقد يبدو أن اتفاقية الجات ١٩٩٤ تحمي حرية التجارة وتحافظ على مصداقية أطراف التبادل الدولي وموقف الدول الغنية من مجريات التبادل الدولي وسيولة وانسيابية التعامل على أسس تحمي نظام التجارة الدولي .

وبالرغم من المزايا التي تحققها هذه الاتفاقية إلا أن هناك من المحاذير ما سيؤثر على الدول النامية تأثيراً كبيراً ما لم تتخذ من الإجراءات ما يمكننا من مواجهة أخطار هذه الاتفاقية على الوجه الآتي :

أ - أن العبء الذي يقع على عاتق الحكومات هو تشجيع القطاع الخاص والارتقاء بقدراته وكفاءته ليتمكن من أن ينافس في هذا الميدان الخطر ثم العمل على حمايته من المنافسة غير المشروعة من سياسة الإغواء والإجراءات المستترة التي بدأت تظهر تحت أسم الإجواءات البيئية ومتطلبات التغليف وربط التجارة بحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعمالة وحقوق العمال . كما يجب تبصير القطاع الخاص بظروف المنافسة التي سيواجهها .

ب - ويلاحظ أن أمريكا أعدت لهذه الاتفاقية منذ بضع سنوات أن هبط مستوى كفاءتها الإنتاجية وحقها من التجارة الدولية وتقدم اليابان

وألمانيا في كثير من الميادين وزيادة عجز ميزانها التجاري وبدء ظهور الصين كقوة دولية تضاف إلى النمور الآسيوية .

وقد نجحت الولايات المتحدة إلى حد بعيد في التأثير على الدول الأوروبية لتحصل على ما وصلت إليه في هذه الاتفاقية خاصة بالتجارة في الخدمات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية الاستثمار وتقاسمت الدول الكبرى المزايا ووزعت على بعضها البعض الشروط والأوضاع التي تكفل لها أن تحصل على حصة الأسد من التجارة العالمية.

كما أنها قضت على ما كانت تحصل عليه الدول النامية من مميزات وافضليات في التجارة كما أنها نجحت في إدخال معايير دولية أكثر شدة تستهدف حماية الملكية الفردية دون اكتراث بحق الدول النامية في التنمية وحرمان شعوبها من الاستفادة من الاختراعات الحديثة إلا بعد دفع الثمن الباهظ الذي لا تقوى عليه وبذلك أصبح نقل التكنولوجيا الضرورية للعالم النامي عبئا ثقيلاً على الدول النامية .

ولقد تضمنت اتفاقية الجات عدة اتفاقيات في منتهى الأهمية وهي جزء لا يتجزأ منها والدولة الموقعة على الاتفاقية تعتبر أنها قبلت كل نصوص الاتفاقية ولا مفر لها من إمكان الإفلات منها حتى ولوجزئياً .

فمثلاً :

هناك اتفاقية الزراعة، واتفاقية الملابس والمنسوجات، واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة، واتفاقية التجارة المرتبطة بالاستثمار، واتفاقية التفتيش قبل الشحن، وقواعد المنشأ وإجراءات فتح تراخيص الاستيراد، وإجراءات مكافحة الإغراق، واتفاقية الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية، واتفاقية المنازعات .

ويتعين علينا أن ندرس هذه الاتفاقيات وإن نشكل بنوك فكر على مستوى عربي رفيع لدراسة كل اتفاقية على حدة وأثرها وكيفية مواجهة ما بها من أمور سواء عن طريق استهلاك كل حقوقنا منها أو إعداد كياننا الاقتصادي والتجاري ليرتفع إلى المستوى المطلوب وليس أدل على ذلك من اتفاقية الملابس الجاهزة التي هي مثار مفاوضات شاقة بين مصر والولايات المتحدة التي تعمل على خفض حصة مصر، وعلينا أن ندرك أن العالم يحكمه اقتصاديا الآن ثلاث منظمات ذات أهمية كبيرة وتأثير خطر وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وأضيف إليها الآن المنظمة الجديدة للتجارة والتي أصبح من شانها التطرق إلى المشاركة في السياسيات الوطنية للدول في المجالات السابق الإشارة إليها بل وإدماجها تحت عنوان البيئة الدولية وغيرها من التعاريف فكما أن معيار حقوق الإنسان أصبح وسيلة للتدخل في شئون كثير من الدول بل ووضع عقوبات ضدها .

فكذلك هناك من المعايير التجارية والخاصة بحقوق الملكية والخدمات وغيرها وسائل تكفل مثل هذا التدخل .

كل ذلك يدعونا إلى ضرورة فهم هذه الاتفاقية بوعي وكيفية التعامل معها حتى نستفيد منها إلى أقصى درجة كلما أمكن ذلك واتخاذ الإجراءات الداخلية التي تكفل لإنتاجنا وسلوكنا عدم الوقوع في طائلة العقوبة أو الخروج من السوق العالمي، والإضرار بتجارتنا الخارجية.

من هنا يجب أن نركز على أهمية خلق تكتل نظير ما هو حادث في أمريكا وأوروبا وآسيا يكفل دعم القوة الذاتية لهذه المنظمة ويكفل لها السلامة إزاء هذه التيارات الجارفة التي لا تقوى الدول بمفردها على مجابهتها.

مع ملاحظة أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لن تكون مجدية إلا في إطار التعاون الدولي والانسجام مع معطيات المد الكبير للتعامل على أساس الاتفاقية وبما يدعم الحرية ويقلص من الاتجاهات الحمائية التي قد تصدر من أعضاء الاتفاقية من هنا وهناك، ولابد من التنسيق بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعمل العام المشترك على مستوى التحرير الكلي للتجارة الدولية .

ويلاحظ أن قوة وفاعلية السلطات المحلية في إعادة توجيه حركة التجارة لن تتأتى إلا بالتماسك والتعاون الدولي على أرضية مشتركة من التفاهم وتبادل المصالح وحماية النظام العام للتجارة الدولية وبما يحقق مجموع مصالح الدول الأعضاء وهو الأمر الذي يلقى بكامل الدفة في يد حسن الإدارة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

ولذلك لابد من معالجة هذه الصعاب بالآتي :

- التدرج في تطبيق اتفاقية الجات ١٩٩٤ وطلب مهمة انتقالية مناسبة للتطبيق الكامل لاتفاقية الجات أسوة بما يتبع مع كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث أنه في هذه الفترة الانتقالية يمكن أن تتوحد الهياكل الإنتاجية ونظم الاستيراد والتصدير ونظام المدفوعات والمتحصلات بشكل يضمن الاستقرار ويحقق الفاعلية لاتفاقية الجات ويضمن سلامة أداء الاقتصاد العربي والإسلامي على أساس من الاستقرار ورعاية المصالح المتبادلة والتكافؤ والندية في التعامل مع العالم الخارجي.

- أنه من الممكن التعامل مع نظام الحصص التي أوردتها الاتفاقية للدول الأعضاء في مجالات السلع المختلفة بحيث يمكن الاستفادة من التعامل مع الدول التي لها حصص لم تستغل واستغلالها من الباطن

مقابل عمولة أو هامش متطوع من الحصة بشكل يضمن كفاءة التخصيص للحصص في التجارة الخارجية ويزيد من كفاءة الصادرات العربية والإسلامية والقدرة على زيادة الصادرات العربية والإسلامية والقدرة على زيادة الصادرات وتعميق المصالح والمنافع على المستوى الدولي .

- تطوير هياكل الإنتاج المحلي في الزراعة والصناعة بشكل يتمشى ونظام تخصيص الحصص في التجارة الدولية على أساس اتفاقية الجات، فعلى سبيل المثال يمكن التوسع في زراعة القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه بدلا من التخوف من زيادة أسعار القمح العالمية ومصاعب الحصول على الاحتياجات من القمح من السوق الخارجي.

كذلك يمكن تطوير الهياكل الإنتاجية بزيادة كفاءة التخصص في السلع التي تتمتع بها مزايا نسبية كرخص السعر والجودة وتواجد مستهلك خارجي (مستورد) ويحقق كفاءة في التصدير في إطار الاتفاقية وذلك بالتوسع في إنتاج هذه السلع وزيادة الاستثمارات في مجال نشاطها وفي نفس الوقت التوسع في الإنتاج المحلي بغرض إشباع احتياجات السوق الداخلي على أساس من المزايا النسبية التي يتمتع بها المنتج المحلي والحفاظ على رخص أسعاره وجودته بشكل يقوى المنتج المحلي أمام المنافسة الأجنبية الشرقية.

- تدعيم المناطق الحرة والتوسع فيها حيث أنها تتمتع بكامل الحرية في التصدير والاستيراد ويمكن من خلالها زيادة الصادرات وتنميتها دون قيود، ومن الممكن زيادة المناطق الحرة في المنطقة العربية والإسلامية لتشمل أكبر قطاع ممكن لتحرير المنتجين ورجال

الأعمال من قيود الصادرات المصاحبة للجات ولتكون معـــبرا بيـــن الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي بشكل يحقق مصالح المنتجين في المناطق الحرة .

* تنمية الرأسمالية المحلية وزيادة فاعلية القطاع الخاص فـــي التنميـــة وتقديم كافة أشكال الدعم للقطاع الخـــاص لارتيـــاد أســـواق جديـــدة وتشجيع التصدير وحمايته من مخاطر الإغراق من الشركات الكبرى وقيام سياج آمن من الشعور بالمسئولية لحماية الرأسمالية المحليـــة لأنها أساس الإنتاج والاستيراد والاستثمار والاســـتهلاك والتصديـــر لتتصدى بدورها للدور الوطني المنوط بها لحماية الاقتصاد الوطني.

* الإدارة الرشيدة للواردات العربية والإسلامية وليس في هذا المجـــال إشارة إلى الأخذ بنظام الحصص أو فرض رسوم جمركية إضافيـــة عالية على الواردات من السلع المختلفة للحد من تزايـــد الـــواردات الغربية لأن ذلك يخالف نصوص اتفاقية تحرير التجـــارة الخارجيـــة ولكن يجب القول بأهمية التعاون بين الدولة ورجـــال الأعمـــال مـــن المستوردين ورجال التسويق في الداخل للاتفاق على حدود أدبية لعدم التوسع في استيراد السلع الكمالية، وفي واقع الأمـــر فـــإن الالـــتزام الأدبي سوف يكون أقوى من أي قوانين إذا ما كان المنطـــق وســـعة الأفق والكياسة هي عملية الإقناع للمستوردين على المســـتوى غـــير الرسمي والرسمي لاسيما وانه ليـــس هنـــاك فواصـــل كبـــيرة بيـــن المستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال العرب في المنطقة ولعـــل أكبر مثل لذلك سوق اليابان الذي لو أراد أن يمتنـــع عـــن اســـتهلاك

سلعة ما لا تنظم الجميع دون أي قرار أو قانون بحيث لا تجد هـــذه السلعة منفذا إلى هذه البلاد.

* تدعيم أسطول النقل الجوي والبحري ليأخذ حصته العادلة من حجـــم التجارة الخارجية العربية والعمل على تقوية أسطول الناقلات العربيـة والإسلامية، وكذلك الحال بالنسبة لأسطول النقل الجوي الذي ينبغـــي أن يأخذ مكانه اللائق وسط الناقلين الجويين للسلع العربية والإسلامية إلى الخارج. ويلاحظ انه فيما يتعلق بالملاحة العربية وصناعة النقـل البحري التي تتضمن صناعة السفن وإنشاء الأرصفة فـــي الموانـــئ وأرصفة الحاويات التي تعد استكمالا لنمو التجارة العربية مع العـــالم تصديرا واستيرادا، فإن هذا أمر شديد الأهمية لأن عالمنـــا العربـــي يحظى بمرافقة في هـــذا المجـــال ذات أهميـــة اســـتراتيجية كبـــيرة خصوصاً وإن البلدان العربية قد قطعت شوطاً لابد مـــن اســـتكماله بالتعاون مع الدول الكبرى في إقامة صناعة السفن وتدعيم أســـطول النقل البحري العربي والإسلامي والاتجاه إلى الاعتماد ذاتيـــاً علـــى الناقلين العرب ولابد أن تنمـــو صناعـــة الســـفن بمـــا لا يتعـــارض واتجاهات النمو في أساليب تداول الحاويات ووسائل النقـــل البحـــري ولابد أن تكون الموانئ العربية والإسلامية على المســـتوى اللائـــق والذي لا يجعلها متخلفة عن مثيلها في الموانئ العالمية، خصوصاً أن صناعة النقل البحري تواجه تحديات هائلة ابتداء من تركـــز مـــلاك السفن وأساطيل النقل البحري في حفنة من الشركات الكبرى العملاقة التي تتركز ملكياتها في الدول الكبرى وتتحكم في أسعار وشروط نقل السلع والبضائع عبر الموانئ المختلفة . وأن أمامنا تحدي في أســـعار

النقل البحري وشروطه وكفاءة الموانئ وعمليات تداول الحاويات والسلع المختلفة وتكنولوجيا الشحن والمناولة على الأرصفة التي تتطور يوما بعد يوم ولابد من اللحاق بما يجرى في الموانئ العالمية الكبرى مثل هامبورج وسنغافورة وهونج كونج وشنغهاي وغيرها من الموانئ الجديدة وتطوير الموانئ القائمة وزيادة كفاءتها وتزويدها بالمرافق الحديثة المتطورة.

* وقد نمت في مصر حركة إنشاء أرصفة الحاويات في موانئ بور سعيد ودمياط والسويس وغيرها، الأمر الذي يمثل استعدادا عربيا للنهوض بصناعة النقل البحري.

ومن الطبيعي أن يكون هناك اتجاه قوى إلى إحياء السوق العربية المشتركة ووضعها على الطريق العملي كمنفذ للعبور من قيود الجات ومخرج للتعاون العربي حيث لا قيود وبطبيعة الحال فإنه من الضروري ونحن نطرق باب السوق العربية المشتركة إلا يكون بنفس الرتابة والروح التي سادت في الماضي بل لابد من استلهام روح العصر بمتغيراته وثوابته العديدة حيث الأمل معقود على قيام منطقة تجارة عربية حرة يتم من خلالها انتقال رؤوس الأموال والسلع والأفراد دون أي قيود ردا على التكتلات الاقتصادية الكبرى في آسيا وأوروبا وأمريكا.

وهكذا يتبين لنا أن التعامل مع اتفاقية الجات ١٩٩٤ ليس تعاملا قانونياً بحتا ذو بُعد واحد وغنما ينبغي إدارته على أساس شمولي تجتمع في طياته كافة الأدوات والسُبل لتحقيق صالح الاقتصاد العربي على أساس من المصالح المتبادلة والاجتهاد في ارتياد المجالات الجديدة وفق عملية الضمير الوطني لمتخذي القرار

الصالح رفاهية الشعوب العربية والإسلامية وحفز قدراتها على البقاء وممارسة دورها على كافة المستويات.

٥ - **مثال لدولة ناجحة :**

لقد طرحنا بعض الملامح الخاصة بالتحديات التي توجهها الدول العربية من الناحية لاقتصادية وكيفية مواجهتها، ونرى أن نقدم مثالا لدولة صغيرة نجحت في أن تبرز في السوق العالمي باتخاذ إجراءات يجب علينا أن ندرسها ونستفيد منها وهي هونج كونج.

عدد سكان هونج كونج ٦ مليون نسمة وحجم صادراتها ١١٨ بليون دولار وتحتل المرتبة الأولى في العالم بالنسبة لتصدير الملابس والحقائب والحلي والساعات ولعب الأطفال والإليكترونيات وغيرها.

تبلغ الاستثمارات الأجنبية في هونج كونج ٣٦ مليار دولار، وتحتل هونج كونج المركز الثالث في صناعة الخدمات وهي خدمات البنوك والتأمين والسياحة والنقل والفندقة والتخزين والاتصالات، ويبلغ معدل النمو٦% سنويا ومتوسط دخل الفرد ١٧ ألف دولار وفائض الموازنة العامة السنوي ٥ مليار دولار، وبلغ الاحتياطي النقدي ٣٢ مليار دولار .

وتمكنت هونج كونج من الوصول إلى كل ذلك خلال مدة عشرين سنة، ويرجع ذلك إلى :

١ - الحرية الاقتصادية الكاملة .

٢ - استقرار المناخ الاجتماعي والسياسي .

٣ - توفير بنية أساسية متقدمة.

٤ - خدمات نقل متميزة وميناء مزود بأحدث المعدات واتصالات دولية ممتازة .

٥ - معدل الضرائب لديها لا يتعدى ١٧%.

٦ - الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية مهارته .

٧ - تشجيع الابتكارات والاختراع وتسهيل نقل التكنولوجيا.

٨ - تنمية قدرات العمال وكفاءتهم.

٩ - انخفاض الرسوم الجمركية ومعظم السلع معفاة .

١٠ - التوسيع في الصناعات الصغيرة والمتخصصة في الصناعات الاستهلاكية وذلك بغرض التصدير (ويلاحظ أن بهونج كونج حوالي ٤٦ ألف مؤسسة صناعية تستخدم ٢٠ ألف منها أقل من ٢٨ عامل ومستخدم) .

١١ - هناك مجلس لتنمية الصناعات مكون من شخصيات صناعية وممثلين للمنظمات التجارية والصناعية وقطاع التعليم ومهمته تقديم المشورة والخدمات التكنولوجية للحكومة حول سبل استجابة الصناعة للتطورات الدولية .

١٢ - تقوم وزارة الصناعة بتقديم كافة المعلومات عن الخدمات المعاونة للصناعة إلى الصناع وفحص إنتاجها.

١٣ - التوسع في المعاهد التعليمية الفنية وتدريب القوي العاملة وضمان جودة الإنتاج .

١٤ - الترويج للاستثمار الأجنبي وتوفير المعلومات ومساعدة المستثمرين .

١٥ - إنشاء مجلس الإنتاجية، ويوفر المجلس برامج تدريبية واستشارات وخدمات دعم فني في مجال الصناعة وعمل دورات تدريبية فنية .

١٦ - إنشاء شركة للتأمين على الصادرات وهي تساعد في تمويل المصدرين والتأمين على صادراتهم ومدى ما يتحملوه من خسائر .

وهناك بخلاف ذلك مؤسسات تجارية وصناعية مختلفة تقوم بإزالة كل ما يعوق حركة التجارة وتشجيع المصدرين.

خاتمة :

في واقع الأمر أن ما سردناه إنما هو رؤية مستقبلية لما ينبغي أن يأخذ به العرب من إجراءات لمواجهة التحديات التي تواجههم في شتى المجالات .

والأمر في بديهية واحدة يمثل الفعل ورد الفعل، فالغد يحمل في طياته الكثير من ردود الأفعال التي ينبغي الأخذ بأهدافها، والسؤال الذي نبدأ به هو ماذا نحن فاعلون؟ وماذا يمكن أن نفعله لرد تلك التحديات والسير في دروب المواجهة والسعي لاستعادة سلطات الأمة الإسلامية والعربية ؟

أن المواجهة أمر حتمي لأنه صراع دائر لا ينتهي ولابد من تصحيح مسارنا ولابد من وقفة نسترجع خلالها نقاط القوة ونقاط الضعف بكل ثقة وحزم.

وها قد حان الوقت لرؤية عالمية جديدة ترعى الآتي :

- مكانة لائقة لشعوب الأمة الإسلامية والعربية .
- تشجيع التعاون الإسلامي العربي البيني.
- دأب الصدع بين البلدان العربية والإسلامية وتهدئة الصراعات الإقليمية فيما بينها .
- معدل نمو مناسب للأقطار العربية والإسلامية .
- تنمية التجارة البينية العربية الإسلامية .
- تشجيع الاستثمار المشترك مع العالم العربي.
- تكوين بنك عربي إسلامي للتنمية على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير .
- وقف نزيف الصراعات في الوطن العربي والدول الإسلامية وتحسين صورة الإسلام في الإعلام الغربي والدولي على فترات متدرجة.

- تيسير انتقال التكنولوجيا المتقدمة والعمل على تطويع التكنولوجيا لتلائم البيئة العربية والإسلامية .
- تهدئة المناخ العام للتنمية وتشجيع جهود الأمن والسلم الدوليين بزيادة الدول العربية والإسلامية نحو حل المنازعات الإقليمية وتحقيق الإخاء الإسلامي البنّاء على أسس مستقرة .
- تشجيع قيام مؤسسات التنمية الإقليمية ذات الأهداف الموضوعية المتواخاة

إن الصراع الحضاري حتمي ولكن في النهاية لابد من قوار بالاستمرار في المواجهة وأخذ الأسباب والتسلح في مواجهة الغد بتياراته وتقلباته التي لم تفرق بين غنى وفقير أو أبيض وأسود أو قزم وعملاق، إنه الغد الذي يحمل نذيره لأصحاب الحضارة القويمة التي فضلها الله سبحانه وتعالى وجعلها نبراسا للأمة الإسلامية الجمعاء . وضرورة الأخذ بأسباب القوة والاستعداد للقادم الجديد .

وفقنا الله ورعانا وسدد خطانا وعلى طريق الخير هدانا